الجمهورية التونسية
وزارة الداخليـــة
بلديـــة جندوبة

عـــــــــدد

المحضر العـــــام
للدورة العادية الثانية للنيابة الخصوصية
لسنـــــة 2016

على الساعة الثانية والنصف من مساء يـوم الجمعة 03 جوان 2016 ترأس السيد نور الدين المفتاحي معتمد جندوبة الجنوبية ورئيس النيابة الخصوصية اجتماع هذه الأخيرة في دورتها العادية الثانية لسنة 2016 وعلى إثر إستدعاءات فردية مسجلة تحت عدد 2302 بتاريخ 30 ماي 2016 هذا نصها " تحية وبعد، نتشرف نحن رئيس النيابة الخصوصية لبلدية جندوبة بدعوتكم لحضور جلسة الدورة العادية الثانية لمجلـس النيابـة الخصوصيـة لبلديـة جندوبة لسنـة 2016 والتـي ستنعقـد يـوم الجمعـة 03 جوان 2016 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بقصر البلدية وذلك للنظر في المواضيع التالية :

1. المصادقة على الحساب المالي للبلدية لسنة 2015.
2. الترفيع في ميزانية البلدية لسنة 2016.
3. تحويل إعتمادات داخل ميزانية البلدية لسنة 2016.
4. النظر في إمكانية تسويغ مشرب بلدي بالمراضاة.
5. المصادقة على الإنطلاق في عملية تحيين معينات كراء بعض المحلات البلدية .
6. رفع قضايا عدلية ضد بعض متسوغي محلات بلدية.
7. المصادقة على إعادة بتة إستلزام المعاليم الموظفة على المسلخ البلدي وفضاء "الدوك" .
8. النظر في إمكانية تخصيص بعض المناطق الخضراء لإنجاز مشاريع فضاءات ترفيهية خاصة.

ونظـرا لأهميـة الموضـوع فحضوركم شخصي ومتأكد وإننا على يقين بأنكم ستولون ذلك الاهتمام المستحق.والسلام. »

حضر السادة الأعضاء الآتي ذكرهم:

- منذر الضاوي : مستشار بلدي ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية
- عبد اللطيف السلطاني : مستشار بلدي ورئيس لجنة التعاون والعلاقات الخارجية
- منجي السلطاني : مستشار بلدي ورئيس لجنة الصحة والنظافة والعناية بالبيئة

وتغيب بعذر كل من السيدين :

- حميد الستيتي : المساعد الأول ورئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية
- علي الهذلي : مستشار بلدي

كما حضر الجلسة كل من السيدات والســادة:

- فوزي الشيحي : راصد بلدي (بوصلة)
- زياد عبيدي : راصد بلدي
- لطفي الفرشيشي : ناشط مجتمع مدني
- فيصل الغزواني : عن المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد
- حسيب العرفاوي : عن حزب الجبهة الشعبية
- رمزي الورغي : عن حزب الجبهة الشعبية
- نسرين غربي : عضوة بجمعية التراحم
- تقوى غنجاتي : عن حزب حركة النهضة
- أسامة عوادي : عن حزب حركة النهضة
- عصام السلطاني : مواطن
- سفيان الضويوي : كاتب عام البلدية
- حسن الدخيلي : القابض البلدي
- عواطف حمراني : رئيسة مصلحة المعاليم والاستخلاصات
- عواطف جبالي : رئيسة مصلحة النزاعات والملك البلدي
- عائدة غزواني : المهندسة البلدية
- سامي الخليفي : رئيس المصلحة المالية
- حياة محمودي : كتابة المجلس

افتتح السيد نور الدين المفتاحي رئيس النيابة الخصوصية الجلسة مرحبا بكل من حضرها سواء من أعضاء أو موظفين أو ممثلي مكونات المجتمع المدني مبديا سعادة الحضور بتسمية كاتب عام للبلدية متمنيا له كل النجاح والتوفيق في مهامه الجديدة ثم توجه بشكره لكل من دأب على حضور هذه الجلسات البلدية لإبداء الرأي والمشاركة في أخذ القرار لما فيه مصلحة مدينة جندوبة بصفة عامة مبديا إستعداده الكلي لمدّ يد المساعدة والوقوف إلى جانب كل القرارات و المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تنمية المنطقة وتحسين ظروف عيش المواطن والقضاء على مسببات البطالة ومطالبا بضرورة العمل الجماعي والتفاهم لما فيه مصلحة الجميع ثم ذكر بما ورد من مقترحات خلال الجلسة التمهيدية للدورة العادية الثانية التي انعقدت بتاريخ 02 ماي 2016 كما يلي :

- ضرورة الاهتمام بالإعلام بمواعيد عقد الجلسات البلدية إذ أن أغلبية المواطنين لم تعلم بانعقادها.
- التطرق إلى البنية المهترئة لنهج ليبيا والمطالبة بإصلاح الحفر بهذا النهج .
- ضرورة إيلاء مسألة النظافة والعناية بالبيئة مزيد الاهتمام.
- العناية بنهج ليبيا الذي يعانى متساكنيه من الحالة المزرية للطريق ونقص العناية بالنظافة في المنطقة ككل .
- التطرق إلى افتقار مدينة جندوبة إلى المرافق والفضاءات الترفيهية.

- المجسمات : تم اقتراح أن تكون على غرار ما يتم العمل به في المدن الأخرى مثل الأشجار المميزة لكل منطقة كالنخيل في مدن الجنوب وأشجار البرتقال في الوطن القبلي ومدينة جندوبة تمتاز بالعديد من المميزات الطبيعية التي يجب استغلالها كخاصية مميزة للمنطقة.
- عدم اهتمام الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بجندوبة بإصلاح أعطاب ما بعد التصليح فالحفر الموجودة بالطريق خير دليل على ذلك وتم التساؤل هل أن مسؤولية إعادة إصلاح الطرقات مسؤولية البلدية أو الشركة .
- ضرورة القضاء على الانتصاب الفوضوي و العناية بجمالية المدينة من خلال إزالة بعض الأكشاك التي شوهت جمالية المدينة.
- إمكانية توسعة المجال البلدي ليشمل كامل المجال الترابي البلدي.

إثر ذلك شرع أعضاء النيابة الخصوصية في التداول في المواضيع المدرجة بجدول الأعمال تباعا كما يلي :

I. المصادقة على ختم ميزانية سنة 2015:

عملا بأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للبلديات عدد 48 لسنة 2006 المؤرخ في 17 جويلية 2006 إنتخب أعضاء النيابة الخصوصية السيد منذر الضاوي المستشار البلدي رئيسا لجلسة الحساب المالي للبلدية لسنة 2015 وبعد إستعراض منطوق الفصل 37 المشار إليه أعلاه وعملا بما إقتضته أحكام القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 وبعد إستعراض نتائج تنفيذ ميزانية البلدية لسنة 2015 قبضا وصرفا وعرضها على الأعضاء الحاضرين حسب كل جزء وصنف وقسم وقسم فرعي وفصل وفقرة وفقرة فرعية حسب تبويب الميزانية وبعد التعرض إلى جملة من المعطيات والوثائق مثل قرارات تنقيح الميزانية المذكورة والتحويلات المحدثة للإعتمادات داخلها إضافة إلى الوثائق الواردة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والمتعلقة بالقروض والمساعدات الممنوحة للبلدية بعنوان هذه السنة والتي أسفرت في مجملها عن تحقيق ما يلي من نتائج :

1) المبلغ الجملي لمقابيض الميزانية لتصرف 2015 :

تسعة ملايين وسبعمائة وثلاثة وأربعون ألفا وسبعمائة واثنان دينارا و101 مليما (9.743.702,101 د)

2) المبلغ الجملي للنفقات المأذون بدفعها لتصرف 2015 :

خمسة ملايين وأربعمائة واثنان وأربعون ألفا وستمائة وعشرون دينارا و 573 مليما (5.442.620,573 د)

3) مبلغ نتيجة سنة 2015 التي يرخص في نقلها إلى حسابات خارج الميزانية (الفائض الجملي للميزانية) :

اربعة ملايين وثلاثمائة وواحد الفا وواحد وثمانون دينارا و528 مليما (4.301.081,528 د)

*مبلغ الفائض من العنوان الأول الذي يرخص في نقله إلى المال الاحتياطي

مليون وستمائة واربعة وثمانون الفا وخمسمائة وسبعمائة و ستون دينارا و842 مليما (1.684.567,842 د)

*مبلغ الفائض من الجزئين 3 و4 من العنوان الثاني و الذي يصرح في نقله إلى المال الاحتياطي :

ثلاثة ملايين وتسعة وثمانون ألفا وثمانمائة وسبعة وستون دينارا و775 مليما (3.089.867,775 د)

4) مبلغ النفقات الباقية دون استعمال بالعنوان الأول والتي يصرح بإلغائها :

خمسمائة وثلاثة وتسعون ألفا وتسعمائة واثنان وثمانون دينارا و600 مليما (593.982,600 د)

5) مبلغ إعتمادات الدفع بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف و التي يصرح بإلغائها :

سبعمائة وتسع ألف و أربعمائة وثمان عشر دينارا و028 مليما(709.418,028 د)

6) مبلغ إعتمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف و التي سيقع تحويله إلى التصرف الموالي :

سبعة الاف وسبعمائة و ثلاثة عشر دينارا و123 مليما (7.713,123 د) .

7) مبلغ إعتمادات الدفع بالجزء 5 من العنوان الثاني الباقية دون استعمال إلى حد اختتام التصرف و التي يصرح بإلغائها لعدم انجاز ما يقابلها من موارد :لا شيء.

وبعد الإطلاع على جملة من الوثائق الخاصة بتصرف سنة 2015 وعلى الحسابيات الخاصة به والنقاش والإستماع إلى توضيحات السيد رئيس النيابة الخصوصية حول مختلف جوانب الحساب المالي للبلدية لسنة 2015 وبعد أن توجه بشكره إلى السيد قابض بلدية جندوبة وإلى كل الأعوان لما بذلوه من جهد لضمان حسن التصرف المالي والحفاظ على التوازنات المالية للبلدية دون أن يغفل دور سلطة الإشراف جهوية ووطنية في دعمها للموارد البلدية غادر السيد رئيس النيابة الخصوصية القاعة طبقا للفصل 37 المتعرض إليه سلفا ليتولى السيد منذر الضاوي بصفته رئيسا للجلسة عرض وثيقة الحساب المالي على الإقتراع والتي صادق عليها أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع.

II. الترفيع في ميزانية البلدية لسنة 2016

في إطار تسوية وضعية العاملين على حساب الآلية 16 وتمكينهم من أجورهم تولت وزارة الشؤون المحلية حسب مكتوب السيد والي جندوبة عدد 951 بتاريخ 20 جانفي 2016 ومكتوبه عدد 7100 بتاريخ 04 ماي 2016 تحويل مبلغ مالي قدره مائة وخمسة وثلاثون ألف ومائة وسبعة وسبعين دينارا و 990 مليما (135.177,990) لتغطية هذه النفقة إضافة إلى تحويل مبلغ مالي قدره 3.920,000 د من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في شكل مساعدة حسب مكتوبه عدد 438 بتاريخ 10 ماي 2016 وذلك لخلاص مكتب الدراسات الذي تولى انجاز الدراسة الأولية الخاصة بتهذيب حي الهادي بن حسين بجندوبة الشمالية مما يستوجب تنقيح ميزانية البلدية لسنة 2016 قبضا وصرفا وترسيمها من حيث الموارد بالفصل 03-60 الخاص بمنح ومساهمات مخصصة للتسيير هذا بالنسبة للمبلغ المتعلق بخلاص أجور أعوان الآلية 16 أما المبلغ المحول من قبل صندوق القروض فيتجه ترسيمه من حيث الموارد بالفصل 01-70 الفقرة 01 الفقرة الفرعية 02 الخاصة بمنح مسندة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية : موارد السنة .

أما من حيث النفقات واعتبارا لرصد البلدية اعتمادات ضمن ميزانيتها لسنة 2016 لخلاص هؤلاء على حساب مواردها الذاتية فانه يتجه تبويب هذا المورد على مستوى النفقات كما يلي :

- طرح مبلغ مالي قدره 18.033,300 د من جملة المبلغ المحول للبلدية بإعتبار وروده خطأ على البلدية لتأجير أحد العاملات التي ورد إسمها ضمن القائمة الإسمية الواردة على البلدية بمقتضى مكتوب السيد والي جندوبة عدد

14315 بتاريخ 02 نوفمبر 2015 وهي المسماة لطيفة عرفاوي والتي تعمل في الحقيقية ببلدية عين دراهم مما يفترض عدم إستغلال هذه الإعتمادات وترسيمها بالفصل 02.201 الفقرة 99

- نفقات التصرف الأخرى وذلك حتى تتمكن البلدية من إرجاعها في وقت لاحق إذا طلب منها ذلك.

- رصد إعتماد قدره 22.144,690 د بالفصل 06.605 الفقرة 020 من العنوان الثاني والخاصة ببرامج وتجهيزات إعلامية مختلفة وذلك لإقتناء بعض المعدات الإعلامية للنقص الحاصل في بعض المصالح البلدية على مستوى هذه التجهيزات.

- رصد إعتماد قدره 95.000,000 د بالفصل 06.616 الفقرة 21 أشغال الصيانة والتعهد والتي ستخصص للزيادة في علو سياج الملعب البلدي "معز الطويهري" بناء على تقرير اللجنة الجهوية لمعاينة المنشآت الرياضية للسنة الرياضية 2016/2015 الذي منح صلوحية إستغلال الملعب المذكور بإحتراز يتمثل في ضرورة القيام بالأشغال المشار إليها سلفا.

- رصد الإعتماد الوارد من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بمقتضى مكتوبه عدد 438 بتاريخ 10 ماي 2016 بالفصل 06.606 الفقرة 20 من العنوان الثاني والمتعلقة بدراسات أخرى وذلك لخلاص مكتب دراسات علاء الدين المولهي الذي تولى القيام بالدراسة الأولية لمشروع تهذيب حي الهادي بن حسين بمعتمدية جندوبة الشمالية وقدره 3.920,000 دينار.

وبعد التداول والنقاش وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على مقترح تنقيح ميزانية البلدية لسنة 2016 وفقا لبيانات الجدول التالي:

I/ الموارد:

العنوان	الجزء	الصنف	الفصل	الفقرة	الفقرة الفرعية	بيان الموارد	الإعتمادات المصادق عليها	التنقيحات		الاعتمادات النهائية
								بالزيادة	بالنقص	
I	-	060	06003	00	00	منح ومساهمات مخصصة للتسيير	1.000,000	135.177,990	-	136.177.990
II	-	070	07001	01	02	منح مسندة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية- موارد	951.028,000	3.920,000	-	954.948,000
						الجملة	**952.028,000**	**139.097,990**	-	**1.091.125.990**
						جملة موارد ميزانية البلدية	**11.306.340,359**	**139.097,990**	-	**11.445.438,349**

II/ النفقـــات:

العنوان	الجزء	القسم	الفصل	الفقرة	الفقرة الفرعية	بيان النفقات	الإعتمادات المصادق عليها	التنقيحات		الإعتمادات النهائية
								بالزيادة	بالنقص	
I		02	02.201	099	00	نفقات التصرف الأخرى	-	18.033,300	-	18.033,300
II	03	06	06.600	020	00	دراسات أخرى	144.748,979	3.920,000	-	148.668,979
II	03	06	06.605	020	00	برامج و تجهيزات إعلامية أخرى	1.056,000	22.144,690	-	23.200,690
II	03	06	06.616	004	00	بناء المنشآت الرياضية و تهيئتها	165.549,560	95.000,000	-	260.549,560
						مجموع نفقات الميزانية	**11.306.340,359**	**139.097,990**	-	**11.445.438,349**

III. تحويـــل إعتماد داخل العنوان الأول

في إطار العمل على توفير الإعتمادات اللازمة لدفع المنح المخولة لأعوان الإحصاء العشري فإنه يتجه تحويل إعتماد قدره ثمانية وعشرون ألف دينار (28.000,000) للفصل 01.101 الفقرة 02 الفقرة الفرعية 093 "منحة الإحصاء" كما يلي :

- تحويل مبلغ قدره 10.000,000 من الفصل 01.100 المنح الجملية المخولة لرؤساء البلديات المتفرعين اعتبارا لعدم وجود رئيس بلدية متفرغا حاليا وإقرار الانتخابات البلدية لسنة 2017.
- تحويل مبلغ قدره 8.000,000 د من الفصل 01.101 الفقرة 01 الخاص بالأجر الأساسي والتدرج ومن الفقرة 02 من نفس الفصل الخاصة بالمنح الخصوصية القارة اعتبارا لعدم استغلال هذه الإعتمادات التي كانت مخصصة للكاتب العام للبلدية مدة 04 أشهر بداية من شهر فيفري 2016 إلى شهر ماي 2016.
- تحويل إعتماد قدره 7.000,000 من الفصل 03.302 الفقرة 25 "مصاريف الوقاية الصحية" نظرا لوجود إعتمادات فائضة عن الحاجة وجب إستغلالها.
- تحويل مبلغ قدره 3.000,0000 د من الفصل 44 من العنوان الأول وبالتالي فإن جملة المبلغ المحول هو 28.000,000 د لتوفير منحة الإحصاء المطلوبة التي تمت الإشارة إليها سلفا.

ونظرا لقناعة ووجاهة المقترح المقدم وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على تحويل الإعتماد المذكور وفق بيانات الجدول التالي :

I/نفقات العنوان الأول:

العنوان	الجزء	القسم	الفصل	الفقرة	الفقرة الفرعية	بيان النفقات	الإعتمادات المصادق عليها	التنقيحات		الإعتمادات النهائية
								بالزيادة	بالنقص	
1	00	01	01101	002	093	منحة الاحصاء	3.000,000	28.000,000		31.000,000
1	00	01	01100	001	001	المنح الجملية المخولة لرؤساء البلديات المتفرغين	12.000,000	-	10.000,000	2.000,000
1	00	01	01101	001	000	الأجر الأساسي و التدرج	700.000,000	-	4.000,000	696.000,000
1	00	01	01101	002	000	المنح الخصوصية القارة(الثابتة)	969.000,000		4.000,000	965.000,000
1	00	02	03.302	0025	000	مصاريف الوقاية الصحية	25.000,000	-	7.000,000	18.000,000
1	00	04	04400	000	000	نفقات التصرف الطارئة	3.652,328		3.000,000	652,328
مجموع نفقات العنوان 1							4.516.200,000	28.000,000	28.000,000	4.516.200,000
مجموع نفقات الميزانية							11.306.340,359	28.000,000	28.000,000	11.306.340,359

IV. المصادقة على تسويغ مشربة بسوق الجملة بالمراضاة:

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على الحاضرين مطلب المواطن الصحبي بن أحمد بن جدي المؤرخ في 17 جوان 2014 والوارد على البلدية عن طريق جدول إرسال السيد والي جندوبة عدد 2804 مؤرخ في 20 جوان 2016 والذي يرغب من خلاله تسوية وضعيته في تسويغ مشربة بسوق الجملة استغلها إبان الثورة إلى حد هذا التاريخ دون أن يكون له وثيقة تعاقدية علما وان المعني بالأمر يعاني من ظروف إجتماعية صعبة ولا مورد له وقد سبق وان حاول الإقدام على محاولة إنتحار بسبب مطالبته بمغادرة المحل المذكور، حيث عرض الموضوع على أنظار لجنة التسيير بتاريخ 27 ماي 2015 التي وافقت على تمكين الطالب من المشربة مقابل إبرام عقد تسويغ في الغرض بصفة رضائية بعد تحديد القيمة الكرائية عن طريق الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وقد أكد السيد رئيس النيابة الخصوصية معرفته الشخصية للوضعية الحرجة للمعني بالأمر من الناحية الإجتماعية وزيارته شخصيا لمحل سكناه وهو بذلك يستحق كل المساعدة إضافة إلى أنه يستغل فعليا المحل بدون تمتع البلدية بأي مقابل وهو ما يعتبر من الخسائر الواجب تفاديها وضمان حق البلدية وإيجاد حلول لهذه الوضعية الإجتماعية .

إثر ذلك وبعد التداول والنقاش بين أعضاء النيابة الخصوصية ورغم القناعة الحاصلة لدى الجميع بأن الأصل هو إحترام مبدأ المساواة والشفافية في مختلف العمليات التعاقدية ليبقى التعاقد بصفة رضائية الإستثناء الذي لا يجب أن يقع تبريره واعتبارا لوجود مبرر لهذه الحالة تتمثل أساسا في الحالة الإجتماعية للمعني بالأمر ولاستغلاله الفعلي للمحل من مدة طويلة دون حقوق راجعة للبلدية وقبول لجنة التسيير مبدأ التسويغ الرضائي خلال جلسة 27 ماي 2015 فقد وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على تسويغ المشربة المذكورة بصفة رضائية للسيد الصحبي بن أحمد بن جدي على أن يقع إبرام عقد تسويغ في الغرض بعد موافقة سلطة الإشراف على هذا المقترح والحصول على تقرير الإدارة العامة للإختبارات بوزارة أملاك الدولة حول معين الكراء المقترح.

V. المصادقة على الشروع في مراجعة وتحيين معينات الكراء

ذكر السيد رئيس النيابة الخصوصية انه في إطار تدعيم الموارد الذاتية للبلدية وخاصة منها المتأتية من العقارات البلدية المسوغة وحيث لم تقع مراجعة معينات الكراء لعدد من المحلات التجارية والسكنية منذ إبرام العقد الأول فالمعروض على أنظار النيابة الخصوصية الشروع في القيام بالإجراءات اللازمة لمراجعة معينات الكراء للمحلات التالية :

عنوان المحل	رقم المحل	المتسوغ	بداية سريان آخر عقد تسويغ	معين الكراء الشهري لسنة 2016 باعتبار الزيادة السنوية
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 1	نور الهدى العبيدي	1994/09/01	60,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 2	محمد الصالح مدفعي	1981/12/01	50,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 4	صفية بالعشي	1974/10/01	50,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 7	الهاشمي النجار البجاوي	1975/07/01	26,000

العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 9	محمد الهادي الطرخاني	1974/10/01	28,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 10	الناصر الطرخاني	1975/07/01	28,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 11	الطاهر مزي	1979/09/01	30,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 13	عبد السلام الخميري	1974/07/16	26,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 20	وزارة الصحة ةالعمومية	1970/07/15	22,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 22	السعيد الدخيلي	1977/07/01	27,000
العمارة البلدية بنهج الهادي شاكر	شقة 24	محمد البرهومي	1985/02/01	40,000
نهج الناظور		محمد بالسعدي	1986/01/01	20,000
نهج غرة جوان		محمد العبيدي	2004/01/01	53,000
عمارة نهج ابن خلدون	شقة 1	محمد الوسلاتي	1978/01/01	25,000
العمارة البلدية	وزارة التربية	تفقدية المدارس الابتدائية جندوبة 1	1992/10/01	50,000
السوق المركزية	مولدي الزواوي	خضر وغلال	2001/01/01	53,146
السوق المركزية	ورداني السومري	بيع الدواجن	1993/01/01	70,000

وبعد الإطلاع على هذا الجدول ونظرا لقناعة الجميع بضرورة تطوير موارد البلدية فقد وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على هذا المقترح والشروع في مراجعة وتحيين معينات الكراء وفقا للتراتيب والقوانين المعمول بها .

VI. رفع قضايا بمتسوغي المحلات البلدية الذين تخلدت بذمتهم ديون بعنوان معينات كراء.

تطرق السيد رئيس النيابة الخصوصية إلى النتائج المحققة في مجال الموارد البلدية وخاصة الموارد المتأتية من تسويغ الأملاك البلدية التي عرفت تراجعا كبيرا وبالتالي إرتفاع المتخلدات في السنوات الأخيرة نظرا لتقاعس المتسوغين عن الوفاء بإلتزاماتهم حيث فاقت ديون البعض منهم معينات كراء سنة كاملة رغم القيام بإجراءات التتبع المعمول بها.

ولضمان حقوق البلدية والحفاظ على توازناتها المالية يقترح رفع قضايا عدلية ضد كل المتلددين الذين تخلدت بذمتهم ديون لمدة اثنا عشر شهرا فما فوق إلى موفى شهر ماي 2016 وذلك حسب القائمة المصاحبة والتي تعرض على أنظار أعضاء النيابة الخصوصية للتداول وإتخاذ القرار المناسب.

ع/ر	عنوان المحل	المتسوغ	بداية سريان عقد التسويغ	النشاط	آخر شهر تم خلاصه	مدة الدين
01	السوق المركزية	حسن بوكحيلي	2009/01/01	خضر وغلال	مارس 2013	37 شهرا
02	السوق المركزية	شاكر مازني	2010/01/01	بيع السمك	نوفمبر2012	42 شهرا

03	السوق المركزية	عمر الاينوبلي	1996/07/01	بيع السمك	نوفمبر2014	18 شهرا
	السوق المركزية	فريد العبيدي	2009/01/01	بيع الدواجن	سبتمبر 2013	32 شهرا
05	السوق المركزية	عمر الاينوبلي	2006/01/01	مكتبة وراقة	ماي 2014	24 شهرا
06	نهج الحبيب ثامر	عبد الحميد اينوبلي	2009/01/01	بيع الاحذية والملابس	ديسمبر 2013	29 شهرا
07	حي الهادي بن حسين	تونس البوسليمي	1992/11/14	المواد الغذائية	جانفي 2014	28 شهرا
08	حي الهادي بن حسين	فتحي الخميري	1988/08/01	المواد الغذائية	مارس 2014	26 شهرا
09	نهج ربيعة	ربيعة الاينوبلي	2013/01/01	بيع المرطبات	-	41 شهرا
10	سوق الجملة	نور الدين غزواني	2006/01/01	وكيل بيع	افريل 2011	61 شهرا
11	سوق الجملة	عبد الرحمان خميري	2006/01/01	وكيل بيع	ديسمبر2012	41 شهرا
12	سوق الجملة	شركة مخازن التبريد ببلاريجيا	2006/01/01	وكيل بيع	ديسمبر2012	41 شهرا
13	سوق الجملة	رياض طرخاني	2006/01/01	وكيل بيع	نوفمبر2011	54 شهرا

وبعد الإطلاع على الجدول المصاحب والتداول والنقاش ونظرا لقناعة الجميع بضرورة المحافظة على موارد البلدية وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرون بالإجماع على رفع قضايا عدلية ضد كل المتسوغين الذين بذمتهم ديون لفائدة البلدية تساوي أو تفوق مدتها إثنا عشر شهرا حسب القائمة الإسمية الواردة أعلاه على أن تتخذ الإجراءات في أقرب وقت ممكن ودعوة المعنيين بالأمر للخروج من المحلات البلدية إن لم يدفعوا ما عليهم من ديون.

VII. عرض استلزام فضاء الدوك والمسلخ البلدي عن المدة المتبقية من السنة

أفاد السيد نور الدين مفتاحي رئيس النيابة الخصوصية أن بلدية جندوبة عرضت قصد الاستلزام الأسواق البلدية بعنوان سنة 2016 وتم استلزام معاليم السوق الأسبوعية وسوق الجملة ومآوي السيارات وسوق السيارات ولم يتم استلزام معلوم الإنتصاب بفضاء الدوك ومعلوم الذبح بالمسلخ البلدي نظرا لعدم تقدم أي عارض لاستلزامهما وذلك بعد إجراء خمس بتات.

ويقترح في هذا الصدد النظر في إمكانية إعادة عرضهما قصد الاستلزام عن المدة المتبقية من السنة خاصة المسلخ البلدي نظرا للفارق السلبي بين المداخيل المحققة وحجم المصاريف المخصصة له من خلاص أجور الأعوان ومصاريف استهلاك الماء والكهرباء .

وإثر التداول والنقاش وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع استلزام المعاليم الموظفة على كل من المسلخ البلدي وفضاء الدوك للمدة المتبقية من السنة حسب الجدول التالي :

الفصل	السعر الأدنى المطلوب	الضمان الوقتي	طريقة خلاص ثمن اللزمة	التاريخ والتوقيت ومكان البتة
الأداء على الذبح بالمسلخ البلدي	12.500,000	1.250,000	يقع دفع المبلغ على خمس أقساط شهرية متساوية	يتم فتح الظروف في جلسة علنية يوم الاثنين 11 جويلية 2016 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقصر البلدية
معلوم الإنتصاب بالفضاء اليومي للإنتصاب " الدوك"	25.000,000	2.500,000	يقع دفع المبلغ على خمس أقساط شهرية متساوية	

VIII. المصادقة على تخصيص مناطق خضراء لانجاز مشاريع فضاءات ترفيهية خاصة.

عرض السيد رئيس النيابة الخصوصية على الحاضرين جملة من المطالب الواردة على الإدارة البلدية من قبل بعض الخواص الراغبين في بعث مشاريع صغرى مرتبطة بإستغلال مناطق خضراء تابعة لبلدية جندوبة مثل الفضاءات الترفيهية والإشغال الوقتي لهذه الفضاءات من قبل أصحاب بعض المقاهي مع الإلتزام بدفع المعاليم المطلوبة والعناية بمكونات المنطقة الخضراء ومن بين الحدائق العمومية والمناطق الخضراء التي يمكن أن يقع إشغالها وقتيا نذكر :

- حي الفردوس
- حي الفائز
- تقسيم برينصية
- حي النخيل
- حي النور

كما بين السيد رئيس النيابة الخصوصية أن البعض من هذه الفضاءات تستغل حاليا دون موافقة البلدية ودون أي نوع من المعاليم لفائدتها لذلك نقترح أن يتم الاستغلال بصيغة الإشغال الوقتي وفقا لما يقتضيه كراس الشروط الذي سيقع إعداده لهذا الغرض والذي يجب أن يأخذ بعين الإعتبار عمومية هذا المرفق من حيث الغاية التي وجد من أجلها لأول مرة وهي خلق متنفس للمواطنين وتحقيق نوع من الجمالية على المدينة وحتى لا تصبح هذه الفضاءات من توابع المحلات التجارية.

لذلك وبعد النقاش والتداول بين أعضاء النيابة الخصوصية والتطرق إلى بعض التراتيب والقوانين التي تحكم التصرف في هذه الفضاءات وافق أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين بالإجماع على مبدأ الإشغال الوقتي لهذه المناطق الخضراء التي يقع إستغلالها فعليا في الوقت الحاضر بصفة فوضوية وذلك لضمان حق البلدية في الموارد المتأتية من هذا الإستغلال من جهة وتطبيق القانون من جهة ثانية على أن يتم إعداد كراس شروط في الغرض لتنظيم هذه العملية وضمان الشفافية والمساواة بين الجميع.

ورفعت الجلسة في حدود الساعة الخامسة والنصف مساءا.

رئيس النيابة الخصوصية
لبلدية جندوبة

نور الدين مفتاحي

وزارة الداخلية
بلدية جندوبة